بهرا الضياء
العدد ٣٦١ - الأحد ١٦ تموز ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ

صلاح زينل

في الصميم

الكهرباء.. والصيف

سعدون الجميلي

مثلما هي المرة الألف التي تتلاشى فيها تصريحات ووعود المسؤولين في وزارة النفط وكأنها سراب في صحراء شاسعة، فثمة وعود كثيرة قيلت وتحدث عنها القائمون على الوزارة غير إنها لم تصل الى درجة المصداقية والتطبيق الفعلي لما يقال.

هكذا هي أيضا تعليقات وزارة الكهرباء التي تطلق موسميا، ولم تجد لها رصيدا من الواقع. فقد انعشت تلك الوزارة ذاكرتنا قبل أشهر من الآن وتحديدا في أشهر الشتاء المنصرم!.. قائلة إن مشكلة الكهرباء سوف تعالج وبدرجة كبيرة مع حلول موسم الصيف، وما أن وصلنا الى الموعد المحدد وجدنا إن تلك الوزارة لا تزال تجتر أقاويلها وآليات عملها القديمة التي أكل عليها الدهر وشرب.

فواقع تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي يسير من سيء الى أسوأ، وسلسلة التصريحات بقلة التخصيصات المالية لقطاع الكهرباء، وكثرة العمليات التخريبية للأبراج الناقلة للتيار الكهربائي، وعطل المولدات الرئيسة في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وعدم تزويد تلك المحطات بحصتها من الوقود، وحرارة الجو، وعدم ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية من قبل المواطنين ما عادت تنطلي على أحد.. وحبل الكذب قصير، ذلك أن استشراء الفساد الإداري وضياع المال العام المخصص لتلك الوزارة بات كالنادرة التي تتداولها الألسن.

وإن على الحكومة أن تدرك أن قطاع الكهرباء يمثل عصب الحياة بالنسبة لعموم الشعب، وعليه ترتكز كافة آفاق الحياة العلمية والعملية.

لذا كان عليها أن ترصد تلك التصريحات وتحاسب القائمين عليها، فلا يجوز أن نحسن الكلام ويكون فعلنا سيئا، وقد تم نكأ جرح كل مواطن فبدأ ينزف قيحا، فبعد ثلاث سنوات ونصف من عمر التغيير.. تبدو قوى الاحتلال كمن فقد التوازن، إذ لا يجوز وبقدرة حقيقية أن تنقل الآف الأطنان من الأسلحة والأعتدة والطائرات الى بلدنا في بحر أسابيع.. غير أنها تعجز عن الإتيان بمولدات عملاقة من شأنها المساهمة في القضاء على شحة الطاقة الكهربائية لدينا، ولا نعتقد أن دولة الاحتلال أصغر صناعيا من فرنسا التي قامت بحمل مولدات كهربائية على ظهر سفنها النووية الى لبنان غداة تدمير شبكاتها الكهربائية من قبل طائرات العدو الصهيوني.

إن المسؤولية الحقة، هي أن تنظر الحكومة الى أهمية الاستحقاقات الواجب التصدي لها عبر وضع الحلول الناجحة والسريعة لأزمتي فقدان الأمن والكهرباء، والمطلوب التحرك الحكومي الجدي لإيجاد بدائل وانجاز بناء محطات كهربائية عملاقة من خلال التعاقد مع شركات عالمية كبيرة وضمن سقف انجاز متفق عليه لحل أزمة الكهرباء.

الديمقراطية تعشقها النفوس الحرة وتبنيها الإرادات الصلبة

حميد الموسوي

الشعوب التي حققت انتصاراتها وعززت انجازاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والعسكرية واستطاعت إزاحة النظم الدكتاتورية المختلفة وأقامت نظما ديمقراطية متطورة

يتجلى الانتصار في القدرة على الثبات بوجه الأزمات والتحرر من سطوة الهزيمة وطرد أشباحها من النفوس

والتي استثمرت نتائج تلك المنجزات في النهوض المتكامل على كافة الصعد. ولتشيد دولا بلغت مرحلة النضوج الشامل على مستوى خدمة شعوبها وعلاقاتها الخارجية. لم يأت ذلك كله من فراغ ولم يحصل بدون تضحيات وخسائر وهزائم، بل جاء مستوفيا شروطا مدفوعة الثمن محدودة الأهداف، وفي مقدمة تلك الشروط التغلب على إفرازات هزائمها وخسائرها وانكسارها. حيث يكمن الانتصار في القدرة على الوقوف بوجه الأزمات وهذا لا يتم من دون معرفة الهزيمة وتحديد أسبابها للاستفادة من دروسها وعدم الوقوع فيها أو تكرارها. كان أحد قادة الصين القدماء يردد بعد كل إخفاق: "هذا فشلنا الأول! وإن تكرر قال هذا فشلنا الثاني.. لا تبتئسوا ولا تستغربوا فهناك فشل ثالث ورابع وربما عاشر. ولكن لابد أن يأتي النصر في حال تحرركم من سطور الهزيمة". الهزائم تستفحل حين تتجذر في دواخل النفوس وتشل الفكر فتستسلم الإرادة الإنسانية وتخضع للأمر الواقع، فتقتنع بما تبثه ذيول السلطة من أراجيف لتبرير تعسف الحاكم المستبد تحت ذريعة أن الشعب لم يستوعب بعد ممارسة الديمقراطية، وعليه فلابد من وجود حاكم دكتاتوري مستبد -حسب ما تصوره أوهام الهزيمة- يأخذ بزمام الأمور!. وعندها يتجبر الحاكم المستبد ويفرض ما يشاء من ممارسات لاسقاط المجتمع تحت سياسة الأمر الواقع فيبني كل سياساته وفق ذلك التصور حيث يسخر كل اجهزة الدولة لاشاعة تلك السياسة والتي تبرر وتدفع باتجاه الابتعاد عن الروح الجماعية والوطنية والنضالية والاهتمام بالذات النفعية والفردية، والجري وراء تحقيق المكاسب الشخصية بغض النظر عن وسائل وأساليب وطرق ذلك التحصيل ونوع تلك المكاسب.

ويتفاقم شيوع تلك السياسة فينزوي

الديمقراطية تصنعها النفوس المتحررة والهمم العالية والإرادات الصلبة التي لا تصغي لما يروج له أيتام السلطة السابقة ونفايات الإرهاب

المجتمع في حالة ركود وخضوع وبلادة تفكير محاولا المحافظة على وضعه الذاتي واستقرار أموره الحياتية دون التطلع أو الطموح الى أبعد من لقمة العيش اليومي. ولا يتوقف الأمر عند هذه الحدود، بل تشيع حالة الفساد والافساد الاداري والمالي والنهب وتهريب الأموال، وتفشي الفقر والبطالة واليأس والقنوط، حيث إن النظم المستبدة تسخر كل حقول الحياة العامة للدفع بهذا الاتجاه ليغرق المجتمع في عماه ويستمر مهزوما ويزداد ضعفا وخمولا كي تسهل قيادته واستجابته لتنفيذ سياسات الحاكم الطائشة. وهذا ما درجت عليه السلطة الغاشمة في العراق وتبنته دينا وديدنا خلال العقود السود المنصرمة. ونتائجه وتداعياته ومضاعفاته تقف اليوم في مقدمة معوقات ومعرقلات سير عملية بناء الديمقراطية في العراق، إذ لا يمكن نشوء ديمقراطية متكاملة في ظل ثقافة الهزيمة، وليس من اليسير شموخها على أنقاض دولة حاكم مهزوم احتقر ذاته ووطنه وأحالهما الى خراب. فالديمقراطية يجب أن تنبثق من قناعات تامة بضرورة الانعتاق من رقبة العبودية، وتنطلق من إصرار قائم على ثقة الشعب بنفسه وقياداته الجماهيرية في القدرة على قلب المعادلات الظالمة وإحداث التغيير المطلوب لصنع مستقبله وتقرير مصيره. وهذا لايتم إلا باعادة تأهيل النفوس التي حاولت السلطات السابقة تخريبها وتحويلها الى أشباح مبهمة واعصاب رخوة وإرادات ميتة، فالديمقراطية تصنعها النفوس المتحررة والهمم العالية والإرادات الصلبة التي تهزأ وتسخر وتستخف بكل ما يشيعه ويروج له أيتام الاستبداد ونفايات السلطة الشوفينية وحثالات الإرهاب من ثقافة الهزيمة والانكفاء والنكوص والتي تمثل الملاذ الآمن والمناخ الملائم لتفريخ وانتشار أفكارهم السوداوية الخائبة، وأوهامهم وخرافاتهم البالية، وتتضخم شرورهم العاتية في محاولة لالحاق المزيد من الضعف والانكسار والرعب والتذمر في نفوس الجماهير، لتعاود كرتها واستحواذها وتسلطها على رقاب هذا الشعب الصابر.

ومن هنا، صار لزاما وتكليفا شرعيا عينيا، وواجبا وطنيا مقدسا -يتحمله الجميع بدون استثناء- حماية التجربة الجديدة والذود عنها بكل اخلاص وحرص بعدما تكشفت للعيان الأخطار الجسيمة التي تحاول إجهاضها، والنكوص بمنجزاتها، واعادة العراق الى عصر الولايات والسلاطين. وهذا لا يتم إلاّ بطرد أشباح الهزيمة من النفوس، وكسر طوق الخوف الذي أحكمت السلطات المتعاقبة سطوته على الرقاب. على أن يبدأ الكل منا بنفسه فيحيل هزيمتها انتصارا على أوجاع سني القهر والذل والاستعباد، ويبعث في شلل أمانيها آمال وتطلعات الحرية والانعتاق والمستقبل المشرق للعراق وأجياله، ليبدأ قبل أن ينتظر الآخرون العون أو يتكل عليهم متفرجا كيف يطفئون حريقا التهم داره وشب في ثيابه! ليسرع وليساعد المستسلمين الذين تمكنت الانهزامية من الاطباق على نفوسهم، لا أن يتحول بوقا يردد تبجحات المنكسرين النشاز ويعين الحالمين بعودة عجلة التغيير الى الوراء. واعادة فرض المعادلات الظالمة وامتهان الحقوق، ومحو الهويات. والغاء الآخر.

صحيح إن جرحنا فاغر، وطريقنا شائك.. وإن الهجمة الشرسة التي استهدفتنا أصابتنا بمكمن.. وأن الطوفان الذي يجتاحنا لا يعرف الرحمة! لكن هذا لا يعني أن نستسلم أو نتجلد أو نعين على أنفسنا، ولا أن نعمل متخبطين متشرذمين مشتتين. أو نقف يائسين حائرين. بانتظار ساعة الفرج وتحت ذريعة الصبر! نعم هناك صبر على ما تحب وصبر على ما تكره لكنهما لا يعنيان الخنوع إطلاقا.

والنهر لا يعطي النماء لنخلة
جثمت كصخرة شاطئية الجلمد!

الخيار بين غصن الزيتون الأخضر أو الكلاشنكوف

سعد حسين

لاقت مبادرة المصالحة الوطنية التي عرضها رئيس الوزراء نوري المالكي على مجلس النواب مطلع الشهر الجاري ترحيبا واسعا في الأوساط السياسية والشعبية داخل العراق وخارجه، إذ أجمعت ردود الأفعال على انها جاءت في وقت تصاعدت معها حدة أعمال العنف والإرهاب والتطرف الطائفي فكانت الحاجة الى مبادرة تنقذ العراق من مأزقه الحالي وظروفه الصعبة والخطيرة التي تدفع به نحو الهاوية، ما دعا رؤوساء الكتل النيابية والأحزاب السياسية الى التأكيد على ضرورة تفعيل هذه المبادرة ووضعها موضع التطبيق لتجاوز الاوضاع المتردية التي تنذر بعواقب وخيمة اذا استمرت على هذا الحال.

على الرغم من التفاوت الواضح في نسب الدعم والتأييد لخطة المالكي، الا انها لم ترفض من قبل اي فريق سياسي في المجلس النيابي وهذا بحد ذاته يعد مؤشرا ايجابيا يمكن ان يستثمر باتجاه المصالحة الوطنية الشاملة بعد ادخال التعديلات والملاحظات التي عبر عنها بعض رؤوساء الكتل النيابية.. وتشير المعلومات المتداولة في وسائل الاعلام وما يدور في الشارع العراقي، ان فصائل لها تأثير في ساحة المقاومة وجدت في الخطة ايجابيات وعناصر جيدة يمكن ان تنسجم وتتطابق مع معظم طلباتها وما تزال الاتصالات جارية مع سبعة من الفصائل وشيوخ العشائر والوجهاء والمثقفين في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى والأنبار لبلورة الأفكار والانخراط في العملية السياسية والاسهام فيها.. ومن بين الشروط التي تطالب بها تلك الفصائل والجهات المعنية بالمصالحة الوطنية الاعتراف بشرعية المقاومة ضد الاحتلال والتفريق بينها وبين الإرهاب الذي يعصف بالبلاد وجدولة انسحاب القوات الأجنبية من العراق واعادة النظر في قانون اجتثاث البعث وإعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم واطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين وحل مشكلة موظفي الكيانات المنحلة.

من خلال تتبع الإجراءات التي اتخذتها حكومة المالكي قبل عرض الخطة وما تضمنته الخطة نفسها من فقرات، يلاحظ أن قسما من الشروط قد تمت معالجتها واخرى في طريقها للحل من خلال تطبيق المبادرة، أما مسألة انسحاب القوات الاجنبية، فأن الدول المعنية نفسها وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا أكدت في اكثر من مناسبة رغبتها لسحب قواتها من العراق حال اكتمال بناء القوات المسلحة العراقية، بل ان بعضها مثل السلفادور واسبانيا واليابان وبلغاريا قد سحبت قواتها اصلا ودول اخرى مثل ايطاليا واوكرانيا واستراليا قد أعلنت عن نيتها للانسحاب خلال السنة القادمة.. ولأجل تبرير مخاوف البعض ازاء استمرار وجود القوات الاجنبية في العراق، لا بد لنا ان نشير الى ان قرار مجلس الامن الذي أجاز استخدام القوة العسكرية ضد العراق لأسباب معروفة، قد تم استيفاء غاياته ولم يعد هناك تبرير لبقاء القوات الاجنبية في العراق، وأن إصدار المجلس قرارات بتمديد فترة بقائها لستة أشهر في كل مرة إنما جاء بناءا على طلبات تقدمت بها حكومات العراق المتعاقبة نتيجة تأزم الأوضاع الأمنية، من جهة أخرى فإن النظام الدولي الحالي لا يسمح لأحد بتقويضه والإخلال بمبدأ التوازن الدولي القائم الذي يرفض التوسع والاحتلال لأية دولة بقوة السلاح.

بشكل عام فأن العراقيين بأمس الحاجة اليوم الى مشروع وطني وليس خارجيا "أجنبيا" ينقذهم من محنهم وأوضاعهم العصيبة والمتردية، فاذا كانت خطة المالكي تهدف الى الحفاظ على وحدة العراق وجغرافيته وهويته ووقف نزيف الدم وتثبيت الامن والاستقرار واعادة الاعمار وتقاسم السلطة والوظائف الادارية العالية بشكل عادل ومتوازن يضمن حقوق الجميع، فأن أطياف ومكونات المجتمع العراقي كافة مدعوة الى تقديم الدعم والمساندة لإنجاح هذا المشروع الذي تتطلع اليه الملايين من العراقيين وشعوب الارض.

ان أمام الشعب العراقي وخاصة القوى والفصائل السياسية المعنية بالحوار خيار صعب، إما حمل غصن الزيتون الاخضر والتجاوب مع المبادرة والحوار وبالتالي الانضمام الى العملية السياسية التي يتجمع حولها أكثرية القوى السياسية، أو العودة الى استخدام القوة وحمل الكلاشنكوف بمعزل عن غالبية الشعب العراقي المؤيدة للمبادرة ولها ممثلون في الحكومة والمجلس النيابي.

بطبيعة الحال فأن خطة المالكي لا يمكن لها ابدا ان تكون متكاملة وتستجيب لمشاغل الأطراف السياسية المعنية، لذلك لا بد من الجلوس على مائدة المفاوضات والبحث عن قواسم مشتركة مع الأخذ بنظر الاعتبار اهمية تخطي المصالح الفئوية والشخصية الضيقة من اجل تحقيق ما هو أعظم وأسمى الا وهو وحدة العراق وشعبه اللتين تتعرضان الى مخاطر حقيقية تستهدف وجوده بجغرافيته الحالية وبوحدة وتجانس مجتمعه.

ان تسوية أي نزاع داخلي بين المكونات القومية والدينية لا يمكن ان يتحقق دون مصالحة وطنية مثلما حدث في سويسرا وايرلندا.. من هنا على القوى السياسية وقادة المكونات العراقية ان يضعوا نصب أعينهم خطورة الوضع الراهن وان يتحملوا مسؤولياتهم في إيصال سفينة العراق الى بر الأمان وهذا يستدعي تجنب كل ما من شأنه عرقلة الجهود الرامية لإنجاح الخطة لا سيما وضع الشروط التعجيزية.

وعلى غرار التأييد الداخلي الذي حظيت به مبادرة المالكي، فإنها حظيت كذلك بتأييد ومساندة على الصعيد الدولي، الا ان هذا ليس كافيا ما لم يشفع بإجراءات وتدابير عملية تعبر عن صدق النوايا وخاصة من قبل بعض دول الجوار التي يعتقد الكثير من العراقيين بأنها ما تزال تلعب أدوارا خطيرة في مجمل الأحداث التي يشهدها العراق بما في ذلك تقديم الدعم المادي والعسكري لفصائل وميليشيات مسلحة جعلت من العراق ساحة لتصفية الحسابات وللعمليات الإرهابية، الأمر الذي يهدد استقرار وأمن العراق ومنطقة الشرق الأوسط.